العنوان:	الدبلوماسية الموازية وخوصصة السياسة الخارجية
المصدر:	مجلة الحقوق
الناشر:	محمد أوزيان
المؤلف الرئيسي:	عباوي، جميلة
المجلد/العدد:	ع16,17
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	212 - 240
رقم MD:	593204
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	المغرب، الخوصصة، السياسة الخارجية، الدبلوماسية الموازية السرية، الاحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، الاعلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/593204

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الدبلوماسية الموازية وخوصصة السياسة الخارجية

د. جميلة عباوي

أستاذة باحثة في التواصل

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة

جامعة محمد الأول

دخلت الدبلوماسية العالمية القرن الحادي والعشرين وهي متعددة الأشكال، مختلفة الأداء، متنوعة الأغراض، بسبب اتساع وتنوع مجالات العلاقات الدولية. وبذلك انضافت إلى وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية أجهزة دبلوماسية أخرى، منها ما هو رسمي يعمل في العلن، ومنها ما يعمل في الخفاء. وعلى هذا النوع من الدبلوماسيات يطلق اسم الدبلوماسية الموازية[1].

أما الرسمي العلني منها، فهو ما أصبح معلوما من ممارسة الدبلوماسية الخارجية من لدن رؤساء الدول مباشرة بدلاً من وزراء الخارجية الذين استفرد رؤساء الدول باختصاصاتهم. مما أصبحت معه دبلوماسيتهم حقلاً محتفظا به للرؤساء كما يقال (domaine réservé). وتقوى هذا الاستفراد بإحداث نظام القمة التي يتخذ فيها الرؤساء القرارات بشأن القضايا السياسية الكبرى، حيث لم تعد من اختصاصات وزراء الخارجية كما كانت عليه في عهد الدبلوماسية التقليدية. كما يدخل في نطاق الدبلوماسية الموازية دبلوماسية المنظمات العالمية والجهوية التي تضع لها سياستها وتباشر تنفيذها، ولا يبقى لوزراء الخارجية إلا تطبيق توجهاتها. كما أصبح سائر الوزراء يمارسون الدبلوماسية داخل اجتماعات هذه المنظمات وخارجها، في غيبة وزراء الخارجية الذين كانوا يحتكرون إلى وقت قريب حق التوقيع على الاتفاقيات الدولية، فأصبح الوزراء المتخصصون يمارسون هذه الدبلوماسية ويوقعون على أوفاقها مع الوزراء في مكاتب المنظمات الدولية، أو في مكاتب بلادهم، بدون إشراف وزارة الخارجية، بينما كان التمثيل الدبلوماسي محصوراً في وزارة الخارجية، لا تمارسه إلا أطرها فقط.

أما الدبلوماسية الموازية السرية، فقد عهد بها إلى أجهزة المخابرات التي أصبحت من أهم الوسائل التي يعتمد عليها رؤساء الدول في تصريفهم للشؤون الخارجية، بحيث لا توجد اليوم دولة إلا ولها جهاز رسمي على الأقل

---

[1] ينظر عبد الهادي بوطالب: دبلوماسية المغرب في القرن الواحد والعشرين، دبلوماسية متطورة ومتحركة ومناضلة، درس افتتاحي للموسم الجامعي 2004/2003 القي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، بتاريخ 6 يناير 2004، ص. 10 ينظر على الموقع الشخصي: www.abdelhadiboutaleb.com

للحفاظ على الأمن الخارجي، هذا إذا لم يضف إليه مكتب أمن قومي يعمل في العلن ويكون بجانب رئيس الدولة، كمكتب الأمن القومي الأمريكي المستقر بجانب الرئيس الأمريكي الذي يعمل في العلن بالبيت الأبيض، مع وجود المخابرات الأمريكية المنعوتة بالسرية[2].

ولأن هذه الأجهزة الموازية ترتبط بأعلى سلطة في البلد، فإنها تشكل منافساً قوياً للجهاز الدبلوماسي التقليدي، أي وزارة الخارجية، بل إنها تراقبه عن بعد، وتقيم عمله، وتصحح معلوماته، وتعطي عن أدائه تقارير سرية لرئيس الدولة مباشرة. وقد يعطيها رئيس الدولة سلطة أوسع، فيشركها في اتخاذ قراراته السياسية، وحتى في اختيار السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين التابعين إداريا لوزارة الخارجية.

إن البروز الملفت لدور الفاعلين السياسيين غير الرسميين والقوى المدنية عبر الوطنية في العلاقات الدولية المعاصرة كشركاء فاعلين إلى جانب الدول. وكذا التوسع الذي أضحت تعرفه السياسة الخارجية، في حد ذاتها، سواء من حيث الفاعلين المشاركين فيها، أو من حيث حجم التفاعلات الاقتصادية، الأمنية والثقافية الجارية داخلها، أضحى يفرض ضرورة الالتفات إلى أهمية دراسة هؤلاء الفاعلين، والوقوف بتأن عند الأدوار التي يمكنهم الاضطلاع بها في هذا السياق. وأيضاً رصد الإمكانيات المتاحة لديهم لإسناد جهود الدبلوماسية الرسمية، أو طرح بدائل دبلوماسية حقيقية موازية، أو منافسة لها.

إن التطور الذي عرفه المجتمع الدولي، وما رافق ذلك من تيسر سبل الاتصال والمواصلات ونقل المعلومة، وسهولة التواصل بين أفراد ومجموعات تباعدها الجغرافيا، لكن قد يوحدها الفكر، كان من انعكاسه تنامي الدور الذي يمكن للدبلوماسية الموازية أن تلعبه في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فأصبح كل مواطن بمثابة ممثل لبلده، وبإمكانه لعب أدوار قد يصعب أحياناً حتى على الفاعل الرسمي الاضطلاع بها.

إن ذلك أصبح يفرض على الفاعلين في الدبلوماسية الموازية المغربية من برلمان ومجتمع مدني وجالية وفاعلين اقتصاديين وأكاديميين وإعلام وغيرهم، نهج دبلوماسية موازية أكثر ديناميكية، تعكس واقع تفاعل المغاربة مع قضاياهم المحورية، إضافة إلى تشكيل قوة اقتراحية جادة ومؤثرة، تشتغل بالموازاة مع الفاعل الرسمي، تسنده بمعطيات وتحاليل يكون بإمكانه الارتكاز إليها، واعتمادها في ما يتخذه من قرارات.

التأكيد على أن السياسة الخارجية لم تعد حكرا على الفاعل الرسمي بل تطورت كماً وكيفاً لتتجاوز ما هو دبلوماسي لما هو اقتصادي وتنموي وثقافي وديني، من هذا المنطلق نرى ضرورة توسيع قنوات تصريفها عبر

---

[2] يراجع عبد الهادي بوطالب، دبلوماسية المغرب في القرن الواحد والعشرين، ص. 12.

مؤسسات غير حكومية في إثارة قضاياها، فبقدر ما يستوعب وعاء السياسة الخارجية لأدوار فاعلين جدد، بقدر ما تدعم التصورات والمقترحات الكفيلة بتعزيز الصورة الموحدة للفعل الدبلوماسي وتيسير تحقيق أهدافها.

فلا غرو أن الفاعلين الجدد في السياسة الخارجية هو أمر إيجابي، ودليل على ديناميكية المجتمع وحيويته، ففي بلد مثل المغرب يصعب الإقرار بتخلي الدولة عن الاحتكار الخارجي بجميع أشكاله (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) ولكن لا يمكن إنكار تنامي خطاب جديد يدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني، هذا الأخير الذي عرف انتعاشه قوية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، حيث أصبحنا نجد جمعيات حقوقية متنوعة، ومقاولات اقتصادية، رأي عام، وإعلام. فكل هذه المكونات أضحت تنادي بضرورة إشراكها في صناعة القرار الخارجي، وبالقابل لاحظنا تفهما من طرف المؤسسات الرسمية أو بالأحرى من طرف صانع القرار المغربي. وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال الخطب الملكية[3] التي تدعو إلى إشراك فاعلين جدد في السياسة الخارجية، وهو إدراك يمكن تفسيره بالظرفية الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية التي وجد فيها، حيث يستعصى على الفاعل الواحد تدبير هذا المجال بمفرده، وهى أيضا حقبة زمنية تميزت باشتراط المؤسسات المالية الدولية منح المساعدات والقروض للدول التي تطالبها باحترام حقوق الإنسان وكذلك حرصها على تطبيق المبادئ الديمقراطية المتعارف عليها عالمياً.

المطلب الأول: خوصصة السياسة الخارجية المغربية: بروز الدبلوماسية الموازية

وشكل عقد التسعينات من القرن الماضي بروز فاعلين جدد في مختلف القضايا الحيوية: قضية استكمال الوحدة الترابية، حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دور هؤلاء الفاعلين الجدد يتمثل في تقديم الاستشارة ولا يمكن أن يستقلوا باتخاذ القرار الخارجي وذلك لأسباب موضوعية تتمثل في أن الدستور المغربي لازال يحتفظ بهيمنة المؤسسة الملكية على القطاع الخارجي. علاوة على ذلك التكتم والسرية التي يتسم بها صنع القرار السياسي، وأخرى ذاتية تتعلق بتطوير خبرة هؤلاء الفاعلين الجدد في الجاد الخارجي[4].

---

[3] ينظر مولاي بوبكر حمداني: «الدبلوماسية المغربية في الخطب الملكية من 1999 إلى 2002»، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، أكدال – الرباط، السنة الجامعية 2003/2002، ص. 24.

[4] ينظر هند بطلموس: الفاعلون الجدد في السياسة الخارجية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال – الرباط، السنة الجامعية 2006/2005، ص. 49.

الفقرة الأولى: الأحزاب بوصفها فاعلاً في السياسة الخارجية

تعد الأحزاب في وقتنا الحاضر أحد أهم القوى التي أصبح لها دور في مجال صنع القرار الخارجي، رغم أن قضايا السياسة الخارجية لا تأتي إلا في المرتبة الثانية ضمن أولويات الأحزاب بعد السياسة الداخلية، فبروز هذه القوى يجد أساسه في الممارسة الديمقراطية. وعلى الرغم من الأهمية التي قد تلعبها الأحزاب في مجال السياسة الخارجية إلا أنه يمكن القول بأنه لا تعير إلا اهتماماً ثانوياً بالمشاكل الدولية خاصة في الدول ذات الأنظمة السياسية المغلقة أو التي تعد فيها السياسة الخارجية مجالا محفوظا للملك أو رئيس الدولة.

لذا فالأحزاب التي تناضل في المجال الخارجي قليلة في الدول غير الديمقراطية، فهي غالبا ما تحاول إخفاء أهدافها في السياسة الخارجية وراء برامجها في السياسة الداخلية مع ارتهان ذلك بتنوع التشكيلات السياسية القائمة، بمعنى أنها وجدت أساسا في سبيل حل المشاكل الداخلية لكن وراء برامجها يمكن استخلاص بعض ملامح توجهات سياستها الخارجية[5].

وفي المغرب، فنظرا لخصوصية النظام السياسي القائم على أساس هيمنة الملك على السياسة الخارجية، لقد شهد تأثير الأحزاب في السياسية الخارجية المغربية تحولات كبيرة منذ الاستقلال حتى الآن، حيث مثلت الفترة الممتدة من 1956 إلى 1960 العصر الذهبي للتأثير الحزبي على السياسة الخارجية المغربية[6]، لعب فيه حزب الاستقلال دورا حاسما في بلورة المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية عن طريق صياغة خطاب وطني يضع في أولوياته الوحدة الترابية والاسترجاع الكلي للسيادة، إلا أن تأثير الحزب سيتقوى بتعيين «أحمد بلافريج» الكاتب العام على رأس وزارة الشؤون الخارجية في ماي 1956 ومرد ذلك إلى تطابق مفاهيم وتصورات الملك محمد الخامس في هذا المجال مع تصورات حزب الاستقلال[7] وخاصة في ما يتعلق، باحترام ميثاق الأمم المتحدة،

---

[5] يراجع هند بطلموس: الفاعلون الجدد في السياسة الخارجية المغربية ....، المرجع السابق، ص. 163.

ينظر أيضا سعيد الصديقي: «صنع السياسة الخارجية المغربية»، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، مارس 2002، ص. 195 وما بعدها.

([6]) Abderahim EL MASLOUHI: «Politique intérieure politique extérieur au Maroc essai d'identification de dynamique interférentielle dans le champ politico diplomatique marocain», Thèse de Doctorat en Droit Public, Université Mohamed V, Rabat, 1999, p: 106.

([7]) Said HIRAIS: «Pouvoir et Influence: Etat, Partis et politique étrangère au Maroc», éd. EL Maaarif ALJadida, 1986, p: 59.

مناهضة الاستعمار، دعم الشعوب المستعمرة، استكمال الوحدة الترابية فضلا عن التضامن العربي الإسلامي وإجلاء الجيوش الأجنبية من الغرب بشكل نهائي[8].

وبعد هذه المرحلة شهد تأثير الأحزاب السياسية المغربية تراجعا ملحوظا، بسبب التوتر الذي كان بين الملك والأحزاب، حيث تم انتزاع وزارة الشؤون الخارجية للبلاد من يد الأحزاب فاحتفظت بهذه الحقيبة المؤسسة الملكية طوال الحكومة التي ترأسها بين 1963-1961 وعمد من خلال ذلك إلى تعيين شخصيات تقنوقراطية. بالإضافة إلى أن هذه الفترة تميزت بالتطبيق القانوني والسياسي للمجال المحفوظ للملك، حيث بمقتضى ذلك اتخذ الملك عدة قرارات حاسمة في السياسة الخارجية، مثل الاعتراف بالدولة الموريتانية، إبرام اتفاقيات مع المجموعة الأوربية الاقتصادية، كما تم الحصول على مساعدات مالية خارجية سواء من طرف المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، ومن طرف بعض الدول كالولايات المتحدة وذلك لسد العجز في الميزانية والتخلي منذ 1972 عن المطالبة بمدينة تندوف، فهذه القرارات أدت إلى مواجهة بين المؤسسة الملكية وحزب الاستقلال لكون هذه القرارات لا تستجيب لتصورات الحزب.

منذ سنة 1974، تم مأسسة السياسة الخارجية من أجل إعادة تكييف المعارضة الحزبية في اللعبة السياسة، بحيث لم تعد السياسة الخارجية تمثل مجالاً للجدل والصراع بين المعارضة والقصر[9]، بل تحولت إلى أداة تسمح بحل الأزمة السياسية وذلك في إطار الإجماع الوطني «حول قضية الصحراء حيث ستشارك مختلف الأحزاب في شرح الموقف المغربي على الصعيد الدولي» ومثال على ذلك الجهود المكثفة المبذولة في منع دخول «الجمهورية الصحراوية» في منظمة الوحدة الإفريقية[10]، في هذا الإطار سيشارك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في اجتماعات حركة عدم الانحياز. وذلك لأجل الحصول على التأييد الأجنبي للقضية الوطنية، في حين كان مجال تحرك حزب الاستقلال في العالم العربي الإسلامي وذلك لاعتبارات إيديولوجية. وبالرغم من ذلك لم تتوقف الأحزاب المغربية في معالجة الملفات الخارجية حيث ظل حزب الاستقلال لفترة طويلة يعارض انفصال موريتانيا عن الغرب، كما اعترضت أحزاب الحركة الوطنية على انحياز الدبلوماسية المغربية للغرب الرأسمالي على حساب المعسكر

([8]) Rachid EL HOUDAIGUI «La politique étrangère sous le règne de Hassan II», l'harmattan, 2003, p: 155.

([9]) Rachid EL HOUDAIGUI Op, cit, p: 167-171.

[10] ينظر ميغيل هيرناندو: «السياسة الخارجية للمغرب» المغرب، منشورات الزمن، الطبعة الأولى 2005، ص. 11.

الاشتراكي، فضلا عن اللقاء الذي تم بين العاهل الراحل الحسن الثاني والوزير الأول الإسرائيلي «شمعون بيريز» في 21 و22 أبريل 1986[11].

وبخصوص ملف الصحراء فقد كانت الأحزاب المعارضة تتحفظ دائما من أسلوب معالجة الدبلوماسية المغربية لهذا الملف متهمة إياها بالتقصير وعدم استغلال كل الوسائل المتاحة، ويبدو أن أكبر انتقاد وجه للسياسة الخارجية المغربية من قبل الأحزاب السياسية في هذا الجانب هو انتقاد حزب الاتحاد الاشتراكي الشديد لمضمون توصية مؤتمر «نيروبي 2» التي وقع عليها الملك الراحل الحسن الثاني والتي أقرت صيغة لحل قضية الصحراء.

غير أنه يلاحظ اليوم، أن هناك تفاعلا إيجابيا بين الأحزاب والمؤسسة الملكية مراعاة للمصلحة العليا للمغرب وكذلك حول السبل الكفيلة برفع وتيرة أداء الدبلوماسية المغربية وذلك بتدعيم التقارب حول الخيارات الأساسية للدولة في التعامل الخارجي[12].

فالأحزاب مدعوة اليوم أن تتبنى رؤية عملية واضحة للتمكن من التعامل الواقعي مع العالم الخارجي بإعطاء الأولوية في ظل سيادة البراغماتية للنزعة الاقتصادية في مختلف علاقاتها مع الدول. وهو ما يمكن ما يمكن أن نستشفه انطلاقا من تصورات حزب الاستقلال لأهداف السياسة الخارجية.

فبالإضافة إلى التمسك بالوحدة الترابية يدعو حزب الاستقلال إلى العمل من أجل التعاون مع البلدان العربية والتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما يدعو إلى بلورة التعاون فيما بين دول الجنوب عبر إحداث مناطق لتبادل الحر، وكذلك تقوية انفتاح المغرب على مختلف الأسواق الدولية وإرساء دبلوماسية اقتصادية فاعلة تسير في اتجاه ملائمة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتنويع العلاقات الثنائية وذلك بالانفتاح على كل دول وتكتلات الشمال والجنوب[13].

علما أن تصورات جميع الأحزاب للسياسة الخارجية تتفق وتتكيف مع التطورات التي أصبح يعرفها حقل السياسة الخارجية في ظل العولمة، ويمكن أن نؤكد على هذا الطرح من خلال مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي في مؤتمر الأحزاب الاشتراكية في بلدان حوض الأبيض المتوسط، المنعقد بتولوز 15 و16 أبريل 2005، حيث تم التطرق فيه إلى مجموعة من القضايا والمتمثلة خاصة في أهمية الحوار الأورومتوسطي في سياق الظرفية الدولية التي

---

(11) تراجع هند بطلموس: الفاعلون الجدد في السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص. 51.

(12) ينظر الحسان بوقنطار: «حول الفاعلين في السياسة الخارجية الغربية»، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 7909، السنة 2005.

(13) ينظر تقرير السياسة الخارجية، المؤتمر الوطني الرابع عشر لحزب الاستقلال، السنة 2003، ص. 3-4.

تتميز بهيمنة الأحادية «إقامة أنظمة ديمقراطية ودعم التنمية[14]» وغيرها من الملفات، مما يفسر أن الحزب لم يعد تصوره للسياسة الخارجية محكوما بالملفات الكلاسيكية وإنما امتدت إلى قضايا ذات البعد التقني الذي أضحى اليوم من أولويات أجندة السياسات الدولية.

وفي إطار الزيارة التي قام بها حزب العدالة والتنمية إلى إسبانيا في 31 ماي 2005، ويعد هذا الحزب الإسلامي (حزب سياسي وليس ديني وصي على الإسلام) من الأحزاب السياسية الجديدة الذي أضحت لها أيضا مواقف ورؤى حول السياسة الخارجية[15] وأيضا تحركات دبلوماسية، حيث جاءت هذه الزيارة في ظرفية تميزت بترويج خطاب حول التقارب والحوار بين الحكومات الغربية وعدد من حركات الإسلام السياسي المعتدلة في العالم العربي، ذلك لأن حكومات الاتحاد الأوربي، وهي تسعى منذ فترة طويلة للانفتاح على مختلف القوى السياسية والمجتمعية العربية في سياق الشراكة الأورمتوسطية، فقد دعا الاتحاد الأوربي للحوار مع الحركات الإسلامية المعتدلة انطلاقا من أهميتها في مجتمعاتها واقتناعا بحقيقة التزامها بقواعد اللعبة الديمقراطية إن سمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية[16]، باعتبارها فاعلا في عملية الانتقال الديمقراطي ذلك لأن غياب موقف إيجابي من دور الحركات الإسلامية في البناء الديمقراطي بدول الشراكة ضمن العالم العربي سينعكس سلبا على مردودية محور الديمقراطية في برنامج الشراكة[17].

وفي هذا السياق تندرج الزيارات التي قام بها حزب العدالة والتنمية إلى مجموعة من الدول الأوربية بما في ذلك إسبانيا تم التطرق فيها لمجموعة من الملفات، منها قضية الصحراء المغربية والهجرة السرية والإرهاب الدولي، والدفاع عن الإسلام كونه لا يمت بصلة بالإرهاب، وتم اللقاء مع كونفدرالية رجال الأعمال الأسبان وتناول جملة من المواضيع التي تهم الجانبين المغربي والإسباني وخاصة الانشغالات الاقتصادية بين البلدين والبحث عن السبل الكفيلة بتنميتها وخاصة فيما يتعلق بتطوير الاستثمارات الإسبانية بالمغرب[18].

وعلى العموم، تلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط بين الحكام والمحكومين، وموصل للمطالب الصادرة عن النسق السياسي الداخلي وملاءمتها مع التحديات التي تأتي من الخارج. وبالرغم من الأهمية التي تعطى للأحزاب

---

(14) تنظر عائشة بلعربي: «الاشتراكيون في الحوض المتوسطي ومسلسل برشلونة»، جريد الاتحاد الاشتراكي، أبريل 2005، العدد 7910.

(15) ينظر رؤية الحزب للسيادة والسياسة الخارجية في التقرير الانتخابي لحزب العدالة والتنمية لسنة 2002.

(16) ينظر عمرو حمزاوي: «الغرب والحركات الإسلامية: إيقاعات وأنغام مركبة»، جريدة الشرق الأوسط، 2005، العدد 9685.

(17) «هل يقتنع الاتحاد الأوروبي بالانفتاح على الأحزاب الإسلامية المعتدلة؟»، جريدة التجديد، العدد 1164 بتاريخ 1 يونيو 2005.

(18) تراجع جريدة التجديد، العدد 1668 بتاريخ 7 يونيو 2005.

السياسية في المجال الخارجي لا تنفي كون هذا القطاع هو مجال محفوظ ينفرد به رئيس الدولة بسلطات واسعة في معظم الأنظمة السياسية.

ولعل دخول تجربة التناوب كان لها بدون شك الأثر الأكبر على حزب الاتحاد الاشتراكي، باعتباره متزعم للقيادة الحكومية، على أنه إذا كان يبدو فعلا من الصعوبة الاستناد إلى توجهات الحزب من موقعه الجديد، على اعتبار أن قرارات الحكومة ليست بالضرورة قرارات الحزب، فإن تشكيل الحكومة من طرف الكاتب الأول للحزب، وعمل هذه الأخيرة من خلال ما رسمه لها من برنامج لا يمكن إلا أن يحمل بصمات وقناعات من تلك التي طالما نادى بها الحزب[19]، هنا نتساءل إلى أي حد ساهم الموقع الجديد لحزب الاتحاد الاشتراكي، لاسيما في شخص الكاتب الأول والذي يرأس الحكومة، في تنفيذ برنامجه المتعلق بالسياسة الخارجية؟ وهل يمكن أن نعتبر حكومة التناوب بقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي كفاعل جديد في السياسة الخارجية؟ بحكم هامش الحرية الذي تمتع بها الحزب في تدبير هذا المجال، علما أن العادة درجت على جعل دور الأحزاب المشاركة في الحكومات المتعاقبة لا يخرج عن إطار مباركة خطوات الملك في مجال السياسة الخارجية، ولعل أصدق مثال على هذا هو تجربة حزب الاستقلال الذي تحمل مسؤولية وزارة الشؤون الخارجية بين 1977-1983 بزعامة "محمد بوستة" وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على المركز المتميز للمؤسسة الملكية داخل النسق السياسي المغربي، حيث قضى على كل طموح للأحزاب السياسية في ممارسة السلطة، وحد وظيفتها في خدمتها فقط، إلا أن هذه القاعدة لا يمكن أن نأخذها على إطلاقيتها حيث برهنت حكومة التناوب في شخص الكاتب العام لحزب الاتحاد الاشتراكي على نوع من التوزيع بين اليوسفي والمؤسسة الملكية في تدبير المجال الخارجي.

وتؤكد هذه الممارسة بوضوح الاتفاق حول محددات السياسة الخارجية للمغرب بين حكومة التناوب المتزعمة من طرف الحزب الاشتراكي والملك. وذلك بتكريس ممارسة تعتمد على أن القرارات الاستراتيجية من اختصاص الملك، في حين تظل القرارات التكتيكية في يد الأستاذ اليوسفي مع خضوعها للرقابة الملكية، وبالتالي تظل هذه التجربة فريدة من نوعها، لأنها تعكس التوازن بين المؤسسة الملكية والحكومة في ميدان السياسة الخارجية وهو اتجاه يؤشر على دمقرطة هذا المجال، ولقد استمر هذا الدور الدبلوماسي للوزير الأول حتى بعد وفاة العاهل الراحل الحسن الثاني أي إلى سنة 2002 وقت انتهاء حكومة اليوسفي.

---

[19] تنظر خديجة العمراني: «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والسياسة الخارجية القضايا العربية نموذج»، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، السنة الجامعية 1999-2000، ص. 128.

فبالنظر إلى التصريح الحكومي، المقدم من طرف الوزير الأول، يمكن أن نستشف دبلوماسية الحزب عبر تأكيده "أن الحكومة عازمة على وضع سياسة خارجية نشيطة وبناءة وسنعمل في كل الحالات، وفق المبادئ والاختيارات التي وجهت دائما مواقف بلادنا والقضايا الكبرى، الجهوية والإفريقية والدولية".

ومن منطلق هذا الحديث، تم التأكيد على الأولويات المتعلقة بالسياسة الخارجية والمتمثلة أساساً في استكمال الوحدة الترابية كأولى الأولويات[20]. وفي هذا الخصوص أجرى الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي عدة تحركات دبلوماسية أسفرت عنها نتائج إيجابية، حيث إن عددا لا يستهان به من الدول قد قامت خلال الأربع سنوات، بسحب أو تجميد الاعتراف بما يسمى بالجمهورية الصحراوية المزعومة أو إغلاق تمثيليتها، كما جعلت الحكومة بدون شك من الدبلوماسية الاقتصادية قطبا أساسيا لعملها، حيث أشركت الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين في جميع المبادرات الدبلوماسية وبصفة خاصة بواسطة منظماتهم المهنية الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب مما أسفر عن توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري (اتفاقيات التبادل الحر) إنعاش وحماية الاستثمارات، اتفاق التعاون الصناعي، اتفاق عدم ازدواجية الرسوم.

أما على مستوى تحسين صورة المغرب عبر العالم، كانت التحركات الخارجية التي قام بها الوزير الأول وكذا أعضاء الحكومة، واللقاءات المختلفة مع الوفود الأجنبية اللجان المختلطة، فرصة لإعطاء صورة للشركاء الأجانب. وقد تجلت آثار هذه الصورة الجديدة سواء على الصعيد السياسي لدى المنظمات الدولية ولدى المنظمات غير الحكومية خصوصا تلك التي تدافع على احترام حقوق الإنسان.

وستبرز أهمية الأحزاب في السياسة الخارجية المغربية عندما طرح العاهل المغربي مسألة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، وفتح أبواب الصحراء أمام الأحزاب السياسية التي طالما أقصيت من هذا الموضوع وذلك بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء حيث ألقى خطابا متميزا في يوم 6 نونبر 2005، يدعو فيه كافة الأحزاب السياسية بتقديم الاستشارة حول تدبير ملف الوحدة الترابية. وهذه الاستشارة تندرج ضمن الوعي الملكي بأنه لا يمكن تدبير قضية بهذا الزخم الوطني بدون مشاركة جماعية خصوصا، وأن قضية كهذه لا يمكن أن تستأثر بها سلطة معينة[21].

---

[20] Abdelhak JANATI- IDRISSI: «La politique étrangère du Maroc d'après la déclaration de politique générale du premier gouvernement d'alternance», Revue marocaine d'études internationales, Faculté de Droit, Oujda, n° 2 Janvier 1999.

[21] ينظر الحسان بوقنطار: «خطاب ملكي متميز»، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 8088 بتاريخ 9 نونبر 2005.

وهو ما عبر عنه العاهل المغربي «... وسيرا على النهج الديمقراطي، بإشراك كل القوى الحية في الدفاع عن مغربية الصحراء، فقد قررنا استشارة الأحزاب السياسية، لما لها من دور أساسي في القضايا الوطنية، وذلك بشأن منظورها الملموس للحكم الذاتي، في نطاق سيادة المملكة، في أفق بلورة وتقديم المقترح المغربي، بهذا الخصوص»[22].

الفقرة الثانية: منظمات المجتمع المدني وقضية الوحدة الترابية

إن مفهوم المجتمع المدني ومنذ ظهوره في المجتمعات الغربية الحديثة يثير الكثير من الجدل والنقاش إلى درجة أن استعمال هذا المفهوم يكاد يختلف جذريا من مؤلف لآخر، فروسو مثلا كان يرى أن المجتمع المدني هو نقيض المجتمع الديني وبأن المجتمع الملائكي يشكلان شيئا واحدا[23] ويفيد مفهوم المجتمع المدني في التداول السوسيولوجي المعاصر وبصيغة أخرى في الأدبيات السياسية الحديثة مفهوم «الوسائط المبادرة» التي تحيل على علاقة غير مباشرة بين الدولة والمواطن. وقد انتقل هذا المفهوم الغربي بمخزونه التراثي إلى العالم العربي[24]، وهذا عكس ما وقع في أوربا حيث نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدولة الأوربية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع تطور هذه الدولة نفسها مما أدى في النهاية إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة) مجتمع قوامه مؤسسات اقتصادية (شركات، بنوك) واجتماعية (نقابات- جمعيات) وسياسية (أحزاب- مجالس منتخبة)، وثقافية (مدارس- إعلام).

وفي المغرب يمكن اعتبار ظهور المجتمع المدني أنه جاء مرتبطا بالهيكل الدستوري، الذي تعتمد فيه الملكية على التعددية كمظهر أساسي من مظاهر حكمها ففي السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، لجأت السلطة إلى تبني قوانين التعددية السياسية لمواجهة هيمنة أحزاب الحركة الوطنية واستمرت السلطة في النهج نفسه في احتواء حركة المجتمع المدني وتطويقه، وخلقت تنظيمات سياسية متعددة ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبة تركيبه، إلا أن هذا الوضع المصطنع، لم يدم طويلا حيث تمكنت القوى السياسية والنقابية وباقي هيئات المجتمع المدني المنشغلة في مجالات حقوق الإنسان والصحافة والاقتصاد[25] تتحرك في مختلف المجالات حسب اختصاصاتها.

---

[22] يراجع الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء، جريدة الصباح، العدد 1738 بتاريخ 08 نوفمبر 2005.

[23] J.J. ROUSSEAU: «Du contrat social», édition sociale, Paris 1971, p: 200.

[24] تنظر هند عروب: «المجتمع المدني المغربي فعالي أم أوهام الفعالية؟ المغرب في مفترق الطرق»، منشورات وجهة نظر، ص. 161.

[25] ينظر يونس مجاهد: «المجتمع المدني والتجربة المغربية»، أوراق المؤتمر الذي نظمه تجمع الباحثات اللبنانيات في بيروت بين 18-20 أبريل 2004، حول المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، ص. 88.

إن بروز هؤلاء الفاعلين الجدد في النظام السياسي المغربي، ارتبط ببناء دولة الحق والقانون، أضف إلى ذلك بأن مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب في السنين الأخيرة لابد أن يكون لها تأثير على الثقافة السياسية الوطنية وتمظهراتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الشيء الذي ساعد على ظهور بوادر مجتمع مدني.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن أن نتساءل هل آن الأوان لكي نتحدث عن دبلوماسية موازية بقيادة فاعلين جدد في نظام سياسي تميز بهيمنة الملك على مستوى المجال الخارجي؟

يذهب البعض (أستاذ تاج الدين الحسيني) أن الدبلوماسية اليوم لم تعد حكرا على الجهاز التنفيذي، وإنما أصبحت مجالا مشاعا للجهاز التشريعي وللفعاليات الحزبية الأخرى ولفعاليات المجتمع المدني ورجال الأعمال، ويروا أنه كلما تمكنت هذه الفئات من المشاركة بدورها في آلية اتخاذ القرار على الصعيد الدولي، إلا وأعطت لمواقف الدولة في هذا المجال مزيدا من القوة والمصداقية والقدرة على التأثير[26]. وهذا التطور الذي عرفته السياسة الخارجية بانفتاحها على فاعلين جدد، جعل البعض يتحدث عن خصخصة السياسة الخارجية[27]، ومن ثم يمكن القول أن تفعيل المبادرة الدبلوماسية المغربية رهين بمدى إشراكها لفاعلين جدد لأنها أصبحت من الضروريات الحتمية لنجاح أية دبلوماسية في المستقبل[28].

لقد احتل الخواص في السياسة الخارجية مكانا بارزا وعاملا مساعدا للحكومات التي تؤمن بالديمقراطية ذلك لأن دورها يقوم على أساس تنسيق المواقف بين الهيئات الرسمية، وذلك في سبيل عرض القضايا والدفاع عنها والسعي للحصول على دعمها وحمايتها، ولقد ساعد على ذلك تراجع الدبلوماسية التقليدية وتبني الدبلوماسية العلنية من خلالها يخول للفاعلين الجدد التأثير في العديد من القرارات الصادرة عن المؤسسات الرسمية.

إن الدبلوماسية المغربية، والتي اعتادت التلاعب بالتناقضات، والتكيف مع المعطيات الدولية المتغيرة إلى أن تحرك كل مكونات المجتمع المدني المغربي في النشاط السياسي الخارجي، للعمل سويا بجانبها من أجل التعريف بالمؤهلات التي يتوفر عليها المغرب وبالحقوق التي لا يزال متشبثا بها كاستكمال الوحدة الترابية، والاستفادة من

---

[26] ينظر محمد تاج الدين الحسيني: «الملك هو الممثل الحقيقي للدولة المغربية على الصعيد الخارجي»، المجلة المغربية، العدد 92، نونبر 2004، ص. 34-35.

[27] François CONSTANTIN: «La privatisation de la politique étrangère a partir de la scéne Africaine», Pouvoirs N° 88, 1999, p : 43.

[28] يراجع محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سابق.

الاستحقاقات الاقتصادية المتمثلة خاصة في جلب الاستثمارات الأجنبية وجذب الشركات، وأيضا من أجل تدعيم مكانة المغرب في العلاقات الدولية باعتباره فاعلا يعمل على تكريس دولة الحق القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودمقرطة النظام، فهذه المتغيرات تشير إلى ملائمة واقع المغرب مع الواقع العالمي الجديد، وكذلك يمكن القول أن تحرك الفاعلين الجدد في العمل الدبلوماسي قد أملته معطيات الوضع الاقتصادي والاجتماعي التراجع في المغرب، لذلك كانت التعبئة الشاملة ضرورية لتحقيق الأهداف والانفتاح على التكتلات الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان كمحفزات جديدة طبعت السياسة الخارجية في مطلع القرن الواحد والعشرين.

الفقرة الثالثة: اهتمام الرأي العام المغربي بالسياسة الخارجية

يعتبر الرأي العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية. ويتحدد ذلك طبقا لطبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي. ولقد ارتبط الرأي العام ارتباطا وثيقا بالديمقراطية الليبرالية، والإنتاج الفكري الديمقراطي.

ويعرف الرأي العام بأنه مجموع الآراء والأحكام السائدة في المجتمع والتي تكتسب صفة الاستقرار. وقد تختلف هذه الآراء في درجة الوضوح والدلالة في أذهان الأفراد ولكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم، رغم اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها، ومدى تحقيقها للمصالح المشتركة التي تهمهم، فالرأي العام هو رأي الأغلبية[29] ويمكن القول أن الرأي العام له طبيعة مركبة، بمعنى أن تأثيره يختلف باختلاف النظم السياسية، وقضايا السياسية الخارجية، ومدى اتفاق الرأي العام حول تلك القضايا، فتأثير الرأي العام يزداد في النظم السياسية الديمقراطية عنه في النظم السياسة التسلطية ذلك لأن النظم الديمقراطية تتميز بوجود أجهزة للتعبير عن المصالح والاتصال السياسي يمكن من خلالها أن يؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية[30] وهو ما حمل «مارسيل ميرل» إلى القول: «... لا أحد يستطيع إنكار وجود الرأي العام، على الأقل في النظام الديمقراطي وأن تقييم تأثيره مسألة حرجة جدا، وخاصة في ميدان السياسة الخارجية وعلى ما يبدو، فإن بعض رجال السياسة كان متأثرا بصعود هذه القوة الجديدة وبالنسبة لكاننغ، فإن الرأي العام هو «قوة رهيبة أكثر من أية قوة أخرى ظهرت حتى الآن في تاريخ

[29] ينظر أحمد بدر: «الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة»، دار قباء، 1998، ص. 63-64.

[30] ينظر محمد السيد سليم: «تحليل السياسة الخارجية»، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص. 245.

الإنسانية...» [31]، في حين ذهبت المدرسة الواقعية والتي وضع أساسها في هذا الميدان «ليبمان وآلموند» إلى أن الرأي العام ليس عاملا مؤثرا على السياسية الخارجية ويرجع ذلك لعدة أسباب:

1. لعدم معرفته للمعلومات والحقائق الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية.
2. لا يهتم بقضايا السياسية الخارجية، لأن تلك القضايا لا تثير مباشرة على توزيع الموارد داخل المجتمع.
3. يتميز اهتمام الرأي العام بالسياسة الخارجية بالتقلب الشديد، فهو يزداد إلى حد كبير في فترات الأزمات الدولية.
4. اهتمام الرأي العام بالسياسة الداخلية يزيد بكثير عن مدى اهتمامه بالسياسة الخارجية[32].

وفي دراسة قامت بها مجلة «شؤون مغربية» تتوخى اهتمام النخبة المغربية بالسياسة الخارجية، حيث اتجه الاستطلاع إلى حوالي 500 شخص من بين نخبة البلاد، يمثلون بكيفية واسعة حسب تعبير المجلة – المجتمع المدني، وقد وقع استجواب الفئات المنتمية إلى المهن الحرة، والأطر العليا، ورؤساء المقاولات، وكذا المنتمين إلى التعليم والتكوين والمسؤولين السياسيين، والنقابيين والمسؤولين عن الجمعيات، وأهل الثقافة والصحافيين وقد شمل الاستطلاع أشخاصا من الدار البيضاء والرباط وفاس وطنجة ومراكش.

وقد اتضح من خلال الأجوبة أن المستجوبين يهتمون كثيرا بالسياسة الخارجية للمغرب، ويتراوح الاهتمام بين 100 في المائة بالنسبة للصحفيين وأكثر من 80 في المائة بالنسبة لغيرهم، وهناك استثناء بسيط يمثله أهل الثقافة والفن الذين صرحوا بأنهم يهتمون بالسياسة الخارجية ولكن بنسبة 67 في المائة[33]، وفي ما يتعلق بسؤال هل تشعر أنك معني بالسياسة الخارجية كانت الإجابة على الشكل الآتي 78 في المائة يشعرون بأنهم معنيون كثيرا، و19 في المائة معنيون قليلا، و2 في المائة لا يشعرون بأنهم معنيون و15 في المائة لا يعرفون[34].

ويستنتج مما سبق، أن الأرقام السابقة تفيد بأن النخبة المغربية تهتم كثيرا بشؤون المغرب الخارجية، وبعلاقة المغرب مع المحيط الدولي، ومن جهة أخرى كشف الاستجواب أن هذه العينة المستجوبة من النخبة غير راضية على السياسة الخارجية المغربية، فعن سؤال كيف يتقبلون المياسة الخارجية المغربية، كانت أجوبة المستجوبين على

---

[31] ينظر مارسيل ميرل: «السياسة الخارجية»، ترجمة خضر خضر، بيروت: جروس برس، 1993، ص. 94.

[32] يراجع محمد السيد السليم، مرجع سابق، ص. 242.

[33] ينظر محمد العربي بن عثمان: «المجتمع المدني والسياسة الخارجية»، مجلة شؤون مغربية، العدد 4، فبراير 1996، ص. 4.

[34] تنظر مجلة شؤون مغربية، العدد 4، فبراير 1996، ص. 23.

الشكل الآتي 37.8 في المائة يؤيدون السياسة الخارجية المغربية دائما وفي أغلب الأحيان، 52.3 في المائة يؤيدونها أحيانا، و2 في المائة لا رأي لهم، بمعنى أن 54 في المائة لهم مواقف نقدية[35].

كما شكلت القضايا المتعلقة بالوحدة الترابية أحد الانشغالات الكبرى في نظر المستجوبين بعد الانشغالات الاقتصادية، حيث حصلت المحاور المتعلقة بالدفاع الوطني نسبة 62 في المائة واسترجاع سبتة ومليلية 55 في المائة أما في ما يتعلق بسؤال لأي تكتل ينبغي أن يزداد المغرب اقترابا يلاحظ من خلال أجوبة المستجوبون تأثر النخبة المغربية بالغرب، وخاصة حليفها الكلاسيكي الاتحاد الأوربي، وهو ما يفسر تطلعها الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

إن النظم السياسية، وإن اختلفت في نسبة تفاعلها وإيمانها بالجماهير وإعطائها الأهمية في التأثير على قراراتها في السياسة السياسية الخارجية، فإنها عموما لا يمكن أن تتناسى أهمية الرأي العام وحتى النظم الدكتاتورية منها.

ولاشك أن تأثير الرأي العام على صانع القرار يتم بوسائل عديدة تختلف وفقا لاختلاف نوعية النظام السياسي السائد في إحدى الدول فالرأي العام، يعبر عن ذاته إما بشكل صريح وعلني من خلال اعتماد الوسائل المتاحة كوسائل الإعلام، والندوات، والمظاهرات والأحزاب السياسية، وكافة أشكال التجمعات الأخرى[36]. وهي تعكس في الواقع المشاركة الفعلية والواعية للرأي العام في توجيه ومراقبة السياسة الخارجية وتشكل المسيرات والتظاهرات الجماهيرية وسيلة ضغط قوية وحاسمة في يد الرأي العام. وقد استطاع الرأي العام المغربي بتأطير من بعض المكونات السياسية الفكرية التعبير عن مواقفه تجاه بعض.

بل يمكن أن نلاحظ تحركه من خلال ملفات ظلت منذ عقود تعتبر من القضايا السرية، ويتعلق الأمر بقضية الصحراء، حيث اعتبرت المسيرة التي دعا إليها «ائتلاف وطننا» من أجل تحرير المغاربة المحتجزين بتندوف حدثا مهما وفاعلا في مسار القضية الوطنية، حيث لأول مرة يلتف المجتمع المغربي للمطالبة بإطلاق سراح المغاربة المحتجزين في سجون تندوف. وهذا يعتبر مؤشرا على تنامي فضاء الحقوق والحريات ولاسيما منذ وصول الملك محمد السادس إلى العرش، ذلك لأن تدبير قضية الصحراء في العهد السابق، ربما سادته مقاربة أبعد المجتمع المدني من الخوض في مثل هذه القضايا الإستراتيجية، وهذا ينم عن وجود إرادة ملكية تقوم على أساس أن تعطي هذه القضية طابعا وطنيا يشارك فيه جميع الفاعلين[37] وبالتالي تأثير الرأي العام على مثل هذا الملف الذي ظل من

---

[35] تراجع مجلة شؤون مغربية، مرجع سابق، ص. 13.

[36] ينظر هاني إلياس خضر الحديثي: «في عملية صنع القرار السياسي»، العراق، دار الرشيد للنشر 1982، ص. 26.

[37] ينظر الحسان بوقنطار: «أصبح من الآن للمجتمع المدني كلمته في كل تسوية مرتقبة لقضية الصحراء»، جريدة المستقل الأسبوعية، العدد 825، ص. 9.

الملفات السياسية المغلقة يؤشر على مقاربة جديدة تتوخى إشراك الرأي العام في القضايا الإستراتيجية وذلك بغية الضغط على المجتمع الدولي وحشد الرأي العام العالمي لمناصرة هذه القضية وهو ما عبر عنه محمد السادس «... وإننا نجدد الدعوة لكل الهيآت والفعاليات الوطنية، للنهوض بدورها في تعبئة الرأي العام، والتأطير الميداني لمواطنين، وتوسيع انخراطهم، في دعم هذا التوجه الحكيم، بكل وعي ومسؤولية، تجسيدا للإجماع الوطني حوله، وكسب المزيد من اليقظة والتعبئة، لفك الحصار على مواطنينا المحتجزين بمخيمات تندوف...» [38].

إن وعي الرأي العام المغربي بقضية استكمال الوحدة الترابية لم ينحصر في حدود المغرب بل أيضا وعت إليها جمعيات الجالية المغربية المقيمة بالخارج[39] سواء في إسبانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نظمت العديد من المظاهرات والمسيرات في مختلف مدن هذه الدول، للتأكيد على مغربية الصحراء وللكشف للرأي العام العالمي والحكومات إلى مأساة المواطنين المحتجزين في تندوف وذلك لأجل التصدي لحملة تضليل الرأي العام الغربي من طرف أعداء الوحدة الترابية.

نستخلص مما سبق أن بداية الألفية الثالثة شهدت موجة من التظاهرات والمسيرات الشعبية التضامنية سواء مع الشعوب العربية والإسلامية، أو ضد المنتديات الدولية أو في إطار القضايا المصيرية للمغرب، وهذا يعكس تطور الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية، مما يجعلنا نقر أن انبثاق رأي عام عقلاني مستنير يمكن أن يؤثر على صانع القرار الخارجي إن أحسن تأطيره وتوجيهه خصوصا إذا كان في بيئة سياسية ديمقراطية تؤمن بمشاركة الآخر الغير الرسمي.

الفقرة الرابعة: مدى اهتمام الإعلام المغربي بالسياسة الخارجية

يعد الإعلام من الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، يمارسها الجميع من رئيس الدولة إلى الوزارات التقنية في الدولة كل في اختصاصه. ووسائل الإعلام الجماهيرية الموجهة للخارج تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة من خلال المؤسسات الإعلامية المختصة بالإعلام الخارجي، كما تقوم البعثات الدبلوماسية المعتمدة، بوظيفة إعلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إصدارها للنشرات الإعلامية، أو ما تتناقله وكالات الأنباء العالمية من تصريحات، أو ما تنشره الإذاعات المسموعة والمرئية والصحف والمجلات واسعة

[38] ينظر خطاب صاحب الجلالة محمد السادس بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء، جريدة الصباح، مرجع سابق.

[39] «المغاربة المقيمون بالخارج في إسبانيا يتظاهرون لتأكيد مغربية المحافظات الصحراوية»، الشرق الأوسط، العدد 9693 12 يونيو 2005.

الانتشار، التي أصبحت بمتناول الجميع بسبب التطور العلمي والتقني الهائل الذي حدث خلال التسعينات من القرن الماضي[40].

ويتمتع الإعلام بأهمية خاصة كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى، تتناسب وحجم مصالح هذه الدول على الصعيد الدولي، وتعاظم دورها وتأثيرها في السياسة على الساحة الدولية، فهي تعمل من خلال وسائل الإعلام المتطورة التي تملكها، وتوجهها إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها في الخارج[41]، مما يفسر أن العلاقة بين الاتصال الخارجي والسياسة الخارجية علاقة ارتباط وثيقة ومتكاملة بحيث أن كلا منهما يتدخل في الآخر ليشكل بعض أبعاده إن لم يكن أغلبها[42]. ويلاحظ أن هذه العلاقة تبدو منعدمة وجزئية في العالم العربي، حيث أن السياسة الخارجية في المفهوم العربي قائمة على أساس التحركات السرية المعقدة التي تبدأ وتنتهي في الخفاء بين الكواليس بعيدا عن أعين الجماهير، يغلفها التكتم وهذا يجعل العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة الخارجية علاقة مستقلة[43].

يساهم الإعلام العمومي والحزبي والمستقل بشكل ملحوظ في مواكبة ملف الصحراء من خلال التغطية المستمرة لتطوراته ومستجداته وتقديمها للرأي العام الوطني، والمساهمة في شرح مواقف المغرب ودحض طروحات الخصوم[44].

تسترعي «الحروب الإعلامية» التي تخوضها الجارتان المغرب والجزائر الانتباه بشدة، وتؤشر في اتجاه تزايد الاحتقان بين البلدين. وعلاوة على ذلك، فإن المعارك الإعلامية الأخيرة أوضحت أن التصريحات المتعلقة بقضية الصحراء والمداولات بشأنها في أي محفل دولي سرعان ما تتحول إلى مادة للتجاذب و«الاستقطاب» الحاد بين الأجهزة الإعلامية في البلدين[45].

وتزداد سلبية الثقافة الوطنية وخطورتها عند الاطلاع على الصحف الوطنية أو صحف الأحزاب الحاكمة، لأن أقوى ما يصادفنا في هذه الصحف هو منطق أنا الأفضل وأن الأخر هو الأسوأ، وبالتالي فإن رؤيتي هي الصائبة

---

(40) تراجع هند بطلموس: الفاعلون الجدد في السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص. 115.

(41) ينظر صابر فلحوط ومحمد البخاري: «العولمة والتبادل الإعلامي الدولي»، دار منشورات علاء الدين 1999، ص. 50-51.

(42) ينظر بسيوني إبراهيم حمادة: «دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص. 153.

(43) تراجع هند بطلموس، المرجع السابق، ص. 116.

(44) ينظر إدريس لكريني: المجتمع المدني وقضية الصحراء، جريدة القدس العربي بتاريخ 13 يناير 2010.

(45) المغرب والجزائر .. الإعلام يخوض «حرب الصحراء» نيابة عن الجيوش: موقع قناة العربية بتاريخ 31 أكتوبر 2004. ينظر الموقع التالي: http://www.alrabiya.net/articls/2004/10/31/7586. html

ورؤية الآخر هي الخاطئة، إلى غير ذلك من أحكام القيمة التي ترمي إلى توجيه الخبر وجهة إيديولوجية، عوض تقديم الخبر بطريقة مهنية.

ويمكن القول أن تعامل وسائل الإعلام المغاربية مع الشأن المغاربي غلب عليه باستمرار المنطق القبلي القائم على الازدراء بالآخر وتحقيره، ونحس بغياب المنح السياسي الذي يستند إلى منطق المصالح وتبادل المنافع. ونتيجة لذلك قلما نجد في صحف الأحزاب السياسية المغاربية أخبارا إيجابية، أو محايدة، أو نزيهة عن القطر الآخر، باستثناء برقيات التهاني المناسباتية. فذكر ما هو إيجابي عند القطر الآخر قد يعد نقدا هداما وقدحا في إيديولوجية الدولة الوطنية والحزب الذي تنتمي إليه الوسيلة الإعلامية[46].

وبعد ظهور الصحف المستقلة لم يختلف خطابها الإعلامي إلا قليلا، إما خوفا من تهمة الخيانة الوطنية، وإما انخراطا في تملق عواطف القراء التي تشكلت خلال نصف قرن من السيطرة الشمولية على التربية السياسية والوطنية من قبل الدولة الوطنية، خاصة وأن هذه الدول لم يعد لديها ما تبرر بها وجودها الشرعي، بعد عدم الوفاء بوعودها، إلا تكريس وترسيخ ثقافة الوطنية الضيقة بممارسة المنطق القبلي نحو بعضها البعض.

وأول عمل إعلامي قامت به هذه الدول نحو بعضها البعض هو إلغاء التواصل الإعلامي الحر فيما بينها، فرغم وجود اتفاقيات ثنائية تنص على تبادل المطبوعات وتبادل الأخبار، فإن شيئا من ذلك لم يحدث وبقيت حبرا على ورق. فهل هو الخوف من قيام ثقافة إعلامية مشتركة يمكن أن تقوض، أو على الأقل تهدد سلطة الدولة الوطنية كما حدث قبل ذلك حين ساهمت بقوة في تقويض الوجود الاستعماري[47].

إن إعلامنا يقوم على منطق الإثارة وتهويل القضايا تهويلا بدلا من السعي إلى تحقيق الوحدة المنشودة، فبعض وسائل الإعلام تقوم بالانحياز المجاني لبعض السياسات المعادية حينما تتناول قضايا ذات صلة بدول الجوار. وكمثال على ذلك، وقفت الصحافة الجزائرية موقفا مؤيدا لإسبانيا في قضية جزيرة تورة أو ليلى، وهي صخرة صغيرة لا تبعد عن البر المغربي سوى 100 متر، ولم يسبق لها أن رفع فوقها العلم الإسباني، وبعد مرور سنتين على

---

[46] نسجل هنا اعتقال السلطات الجزائرية الصحفيين المغربين من جريدة الصحراء الأسبوعية يوم 18 شتنبر 2010، واحتجازهما بفندق بمدينة تندوف، والتعامل معهما كإرهابيين، وقد نددت النقابة الوطنية للصحافة بهذا الاعتقال واعتبرته مخالفا للقوانين والمواثيق الدولية التي تنص على حرية تنقل الصحفيين بدون قيود، وقد تم الإفراج عنهما تحت ضغط دولي كبير، أنظر: يونس مجاهد: مخيمات تندوف والحق في الإعلام، الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 20 شتنبر 2010، ص. 1.

[47] ينظر علي الإدريسي؛ الوحدة المغاربية من طموح الحركات الوطنية إلى واقع الدول القطرية، في «صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي» أعمال الندوة الدولية التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس-السويسي بالرباط بشراكة مع مؤسسة هانس سايدل، يومي 16-17 أبريل 2009، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، ص. 37.

موقف الدولة الجزائرية وصحافتها التي تبنت الأطروحة الإسبانية في موضوع صخرة تورة، تعود الصحافة الجزائرية إلى الإشادة بفعالية إسبانيا ضد الاحتلال الغربي لتلك الصخرة[48].

وفي هذا الشأن كتبت جريدة «الخبر الجزائرية»، بتاريخ 5 يناير 2005، بمناسبة زيارة ملك إسبانيا للمغرب، فقالت: «شهدت العلاقات المغربية الاسبانية أزمة جزيرة «البيرسيل»[49] التي احتلها المغرب وحررتها القوات الاسبانية في عملية خاطفة»، وتنخرط الجريدة ذات الانتشار الواسع، في سد كل المنافذ المؤيدة إلى التواصل الإيجابي بين الشعبين المغربي والجزائري.

فحين ألغى المغرب تأشيرة دخول المواطنين الجزائريين إلى التراب المغربي سارعت إلى اعتبار المبادرة المغربية مجرد مناورة إعلامية[50]، ثم أضافت فيما تسميه استطلاعا لرأي سكان الحدود الجزائريين، قولها: «سكان المنطقة الحدودية الممتدة من الشريط الساحلي لمرسى بن مهيدي شمالا، إلى غاية جبال عصفور جنوبا، يتحدثون بكثير من التحفظ حول مسألة إعادة فتح الحدود البرية، وهذا غيض من فيض مما تكتبه الصحافة في الأقطار المغاربية من زور على شعوبها، وقد يقول البعض أن حالة المغرب والجزائر حالة استثنائية للعلاقات المغاربية، فيكون الرد: وهل الحال بين الأقطار الأخرى المفتوحة حدودها أفضل من حال المغرب والجزائر؟[51].

وكثيرا ما يقوم الإعلام الجزائري بتزوير تصريحات السياسيين خاصة الأجانب أو تقارير وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بقصية الصحراء معتمدا في ذلك على طريقة "ويل للمصلين"، وهذا ما جعل جل الساسة والمسؤولين بالغرب يتفادون التصريحات لهذه الوسائل خشية أن يتم التلاعب بتصريحاتهم كما وقع للكثيرين.

---

(48) يراجع علي الإدريسي، الوحدة المغاربية من طموح الحركات الوطنية...، المرجع السابق، ص. 37.

(49) المثير للاستغراب أن الصحف الجزائرية لا تسم الجزيرة المعنية باسمها المغربي، وإنما باسمها الاسباني.

(50) هكذا تساهم حرب الأقلام هذه في تجذير النزاع في الأذهان. بحيث يصبح كل رأي مغاير ولو جزئيا موضع شكوك. فعندما أعرب الملك محمد السادس عن رغبته بفتح الحدود، رأت صحيفة «الوطن» الجزائرية في ذلك إشارة إلى «تفاقم الوضع الاجتماعي الاقتصادي في الغرب»، في حين اعتبرت صحيفة «مساء الجزائر» ذلك نية لإرسال المغاربة الفقراء نحو الجزائر.

ينظر علي شيباني؛ حرب الأقلام بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية، صحيفة القبس الكويتية، العدد 13138، السبت 26 ديسمبر 2009، 09 محرم 1431هـ.

(51) تنظر جريدة الخبر الجزائرية، العدد بتاريخ 9 غشت كما أشار إليها الكاتب، وقد تصدت مختلف الصحف الجزائرية لحث حكومة بلدها على عدم الرد الإيجابي على القرار المغربي برفع التأشيرة، وسعت في الوقت نفسه إلى إظهار المغرب أنه المستفيد الوحيد من فتح الحدود البرية. والواقع أن هذه الكتابات لا يمكن أن تنسب إلى ثقافة القرن 20 وأحرى أن تنتمي إلى القرن 21، ولا محل لها من الإعراب إلا في قاموس الأنظمة الشمولية الدكتاتورية. يراجع علي الإدريسي، الوحدة المغاربية من طموح الحركات الوطنية...، المرجع السابق، ص. 37-38.

في 29 أكتوبر 2004 صدر قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي بتمديد مهمة بعثة البعثة الأممية في الصحراء الغربية المعروفة باسم "المينورسو" لستة أشهر إضافية، ووجد هذا الخبر طرقه إلى صدر الصفحات الأولى في المنابر الإعلامية المغربية الرسمية، التي أرفقته بتصريح السفير المغربي في الأمم المتحدة محمد بنونة، الذي اعتبر أن مجلس الأمن، ومن خلال قراره الجديد، "يطلب بوضوح من الأطراف ومن دول المنطقة التقدم نحو حل سياسي، والبحث بالتالي عن بديل لخطة بيكر الثانية"، مضيفا في تصريح لوكالة "المغرب العربي للأنباء" المغربية الرسمية، أن المأزق الحالي لقضية الصحراء نجم عن الواقف، التي تعذر التوفيق بينها بخصوص خطة بيكر الثانية.

وقال «إننا نعرف كما ذكر بذلك الأمين العام في تقريره المؤرخ في 20 أكتوبر 2004، أن المأزق الحالي نجم عن المواقف التي تعذر التوفيق بينها بخصوص خطة بيكر الثانية"، مشيرا إلى أنه "لهذا السبب، طلب مجلس الأمن بوضوح من الطرفين، ومن دول المنطقة، التعاون مع الأمم المتحدة، والبحث عن بديل لهذه الخطة. وأضاف أن «الأمر يتعلق بتحقيق تقدم في تعاون وثيق مع الأمين العام وممثله الشخصي، من أجل التوصل إلى حل سياسي توافقي مقبول من لدن الطرفين"، مشددا على ضرورة أن يأخذ هذا الحل بعين الاعتبار حق المغرب غير القابل للتصرف في الحفاظ على وحدته الترابية، كما من شأنه أن يتيح للسكان تدبير شؤونهم المحلية، من خلال مؤسسات منتخبة ديمقراطيا، من طرف جميع السكان والسكان السابقين للصحراء الغربية».

واعتبرت الخطابات الحزبية المغربية أن هذا القرار دليلا جديدا على وجود «اتجاه نحو دفن خطة بيكر الثانية، والبحث عن بديل مقبول"، في المقابل رحبت الجزائر بنفس القرار، وبنفس النبرة الاحتفالية، حيث نشرت وكالة الأنباء الجزائرية قرار مجلس الأمن القاضي بتمديد مهمة "المينورسو"، مضيفة جملة إلى نص القرار، الذي نشرته وكالة الأنباء المغربية، وهي أن مجلس الأمن يعلن مجددا "إرادته في مساعدة الطرفين على التوصل إلى حل نهائي وعادل ودائم، يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره، طبقا لمبادئ الشرعية الدولية، المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حين اعتبر المغرب أن القرار يعني ضرورة البحث عن حل بديل لخطة بيكر الثانية، التي رفضها المغرب ودافعت عنها الجزائر. أكدت وكالة الأنباء الجزائرية أن تمسك مجلس الأمن بالمذكرة رقم 1495 (2003) يعني "دعمه القوي لمخطط السلام الذي اقترحه جيمس بيكر، من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي، كونه الحل السياسي الأمثل لتسوية مسألة الصحراء الغربية، ويطلب من الطرفين العمل على قبول وتطبيق هذا الخطط وكذا قراره رقم 1541 (2004) التي أكد فيها دعمه لخطط بيكر».

كما نشرت تصريحات السفير الجزائري الدائم في الأمم المتحدة عبد الله بعلي، الذي قال إن " "المصادقة على هذه القرار الجديد بإجماع أعضاء مجلس الأمن يعد انتصارا جديدا للقضية الصحراوية"، مشيرا إلى أن هذه اللائحة الجديدة تندرج في إطار مبادئ الأمم المتحدة فيما يخص تصفية الاستعمار، بما أن مجلس الأمن أكد في لائحته المصادق عليها أن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير يشكل الشرط الأساسي لتسوية عادلة ونهائية لمسألة الصحراء الغربية[52].

ونظرا لاستمرار وسائل الإعلام الرسمية في كل من المغرب والجزائر على اعتماد الوسائل القديمة، التي كانت ناجعة في توجيه الرأي العام المحلي، قبل عهد الفضائيات وثورة المعلومات، فإن ما يصدر عنها يبقى فاقدا للكثير من الموضوعية، وصالح فقط للتسويق الداخلي، ولصناعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في كلا البلدين[53].

ولازال هذا الإعلام – أو الإعدام إن صح التعبير –يسعى في محاولات فاشلة لطمس الحقائق وتقديمها بصورة مقلوبة خدمة للمصلحة البرغماتية التي يتبناها أرباب النظام الجزائري[54]. وما ذلك إلا انعكاس لفشل السياسة الجزائرية –كونها لم تستطع التحرر من أفكار الحرب الباردة والتأقلم مع التحولات الدولية الراهنة وأظهرت عجز الجزائر وعدم قدرتها على مجابهة القوة السياسية والدبلوماسية للدولة المغربية ، وهذا ما بدا واضحا من خلال تقديم المملكة المغربية لمقترح الحكم الذاتي «حيث راهنت الجزائر لإفشاله على تقديم الرشاوى والعطايا لخصوم الوحدة الترابية لإفشال المقترح المغربي، غير أن هذا الرهان فشل وأصبحت بذلك المملكة المغربية تحظى بدعم دولي متزايد.

قصور المقاربة الإعلامية لدى المغرب الرسمي في تعامله مع قضية الوحدة الترابية، يستدعى ضرورة تجاوز التدبير التقليدي للملف، خصوصا في غياب إستراتيجية تواصلية سياسية لدى اندلا ع كل أزمة يفتعلها خصوم الوحدة

---

[52] ينظر محمد بوبوش: دور الإعلام في السياسة الخارجية المغربية، «مداخلة في أعمال الندوة الدولية» أي دور للصحافة في التأثير علي أجندة السياسات العامة؟ المنظمة من طرف مجموعة البحث في الإدارة والسياسات العامة بتاريخ 21-22 أكتوبر 2010 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- جامعة القاضي عياض بمراكش، ص. 261.

[53] المغرب والجزائر.. الإعلام يخوض "حرب الصحراء" نيابة عن الجيوش. يراجع موقع قناة العربية بتاريخ 31 أكتوبر 2004: http://www.alrabiya.net/articls/2004/10/31/7586. html

[54] لقد اعتاد بعض الصحافيين، في الواقع، على التنديد الشامل بالجزائر التي تعتبر أنها العائق الوحيد أمام عملية السلام في الصحراء الغربية، بسبب «مطامع الطغمة العسكرية (...) التي تقدم بكل وقاحة حل التقسيم حول ارض مرتبطة منذ القدم بالمملكة المغربية». حيث «تفتعل الجزائر كل أنواع المشاكل الممكنة لتفادي إنهاء الصراع في الصحراء الغربية»، كما يقول نور الدين جوهري مدير تحرير مجلة «المغرب الدولية» الأسبوعية. وترد وسائل الإعلام الجزائرية على ذلك بقولها إن الملكة لا تقدم للصحراويين سوى وضع المقاطعة المستقلة، وترفض تنظيم استفتاء عام حول مسالة الاستقلال. ويصر محمد تواتي، الصحافي في يومية L'Expression، قائلا: «نحن ندافع، طبعا، عن القضية الصحراوية، لكن ذلك لا يعني بأننا نريد أن نكون طرفا في هذا النزاع. إذ نرغب في إجراء الاستفتاء للسماح للصحراويين بأن يختاروا. وفي حال اختاروا الالتحاق بالمملكة المغربية، سنحترم قرارهم». يراجع علي شيباني، حرب الأقلام بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية.، المرجع السابق.

الترابية. وللأسف فإن الإعلام المغربي وخصوصا الصحافة تتميز برد الفعل ولا تمتلك قدرة هجومية مضادة ضد ما يصدر في الصحف الأجنبية التي تعادي الوحدة الترابية ومقدسات البلاد.

إن المقاربة التوافقية في تدبير ملف الصحراء هي القمينة بحل وتجاوز الافتعالات التي تصنعها الجارة الجزائر، فالاستراتيجيات الملغومة والمعاكسات الدبلوماسية التي حاولت الجزائر تصريفها ضد الوحدة الترابية لبلادنا، أن الوقت فات على الجزائر لتنفيذ مخططها بفعل انفتاح المغرب وتبنيه لنسق سياسي منفتح، بأن المغاربة بفضل فراستهم التاريخية لم يعمدوا قط إلى الفصل بين معركة الديمقراطية ومعركة الوحدة الترابية بفعل التأطير الحقيقي الذي قامت به القوى الديمقراطية في بلادنا، إلا أن صيانة المكاسب ومواجهة المكائد مرتبط أشد الارتباط بتدعيم الديمقراطية وتعزيز دولة المؤسسات والكف عن ألاعيب تمييع الحياة السياسية[55].

وأخيراً، هل انتقاد الصحافة الوطنية للتدبير الرسمي هو مس بالقضية الوطنية؟!!!.. نسوق هنا نموذج قضية أميناتو حيدر وزوايا المعالجة التي اشتغل عليها الإعلام الوطني بشقيه الرسمي والمكتوب، والأكيد هو عدم توفر إستراتيجية تواصلية لمعالجة بعض القضايا الطارئة، كما أن الأمر لم يرق إلى تبني إعلام أزمة على شاكلة بعض الدول التي تضع خططا استباقية لمعالجة واعية لقضايا الأزمة. فملف حيدر تميز في تدبيره الدبلوماسي بنوع من رد الفعل تجلى في:

- الارتباك التام في قضية المعالجة.
- اتصال سياسي بدون استراتيجية لمحاصرة تداعيات القضية.
- صورة ملتبسة لدبلوماسية حزبية قليلة النجاعة.
- تعدد مصادر القرار.
- رؤية تجزيئية للقضية.
- عدم استثمار المواقع الإلكترونية بالنسبة للمغرب، فلا يوجد موقع إلكتروني متخصص يدافع عن قضية الصحراء[56].

---

[55] يراجع محمد بوبوش، دور الإعلام في السياسة الخارجية المغربية...، المرجع السابق، ص. 262-263.

[56] الملاحظ أن خصوم الوحدة الترابية وبالذات جبهة البوليساريو تملك العديد من المواقع والمنتديات الإلكترونية التي تدافع عن أطروحتها الانفصالية ويستقطب تعاطف العديد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية بعض الدول الأوربية المساندة لقضيتها.

في مقابل ذلك يلاحظ شبه غياب تام للمواقع الإلكترونية المغربية المخصصة للدفاع عن قضية الوحدة الترابية ودحض الأفكار الانفصالية اللهم بعض المواقع التي تدور في فلك الكوركاس والتي لا تهتم في الحقيقة إلا بالتراث الصحراوي الجانب التاريخي للصحراء المغربية.

ليس مطلوبا من وزير خارجيتنا طبعا أن تكون له نظرية في مجال السياسة الخارجية كما هو الشأن بالنسبة لزميله التركي، الذي حول بلده إلى قوة دولية فاعلة بعد أن انتقل من النظرية إلى التطبيق، ولكن على الأقل لابد أن يستشعر المرء أن الدبلوماسية المغربية تسبق الأحداث والتطورات ولا تنتظر حتى تصبح أمام أمر واقعاً لتستكشف وتجرب «مقترحات» الحلول... أي أن تكون فاعلة وشريكه في الفعل، وليس مجرد مفعول به أو مفعول فيه...

لقد أصبحت هناك قناعة تامة، بشلل هذا الجهاز الحساس والحيوي، رغم أن الملف الوحيد الذي يشتغل عليه هو قضية الصحراء، فالمغرب الجديد -ولله الحمد- لم يعد له حضور في أية جبهة من الجبهات، عربيا وإفريقيا وإسلاميا، فأحرى دوليا... وفي ذلك احترام كامل لقواعد المنطق... فالمقدمات كما هي عليه الآن، لا يمكن أن تؤدي سوى إلى نتائج كما هي مشاهدة الآن.. [57].

فإن ضعف وسائل الإعلام المغربية في التعامل مع الدعاية الهدامة التي تحاول التشكيك في الوحدة الترابية، ظهر بشكل واضح في بعض ردود فعل الحكومة المغربية ضد بعض وسائل الإعلام الأجنبية خصوصا الإسبانية منها التي تدعو إلى الكراهية، وتحرض على العنف، وتقوم بتضليل خطير للرأي العام الإسباني[58]، من أجل إثارة الحقد لديه في حق المملكة المغربية، في إطار يهيمن عليه طابع الكراهية والعنصرية».

ولعل التتبع لوسائل الإعلام الإسبانية وما تكتبه يوميا من تقارير ودراسات وهمية حول المغرب وقضاياه، ليصاب بالذهول من درجة الحقد الدفين والعداء المجاني، هذا مع العلم أن غالبية وسائل الإعلام تتوفر على

---

[57] يراجع مولاي التهامي بهطاط: لماذا نخوض حروب الألفية الثالثة ببنادق الحرب العالمية الأولى؟ ينظر على موقع هسبريس كالآتي:
http://www. hespress.com/?browser=view&EgyxpID=24728

[58] «لم تتردد وكالة الأنباء الإسبانية (إفي) بدورها في بث الأكاذيب المخجلة»، وذلك بادعاء وجود عشرات الجثث مرمية في مدينة العيون، وهي الوكالة نفسها التي تخطت كل الحدود المقبولة أخلاقيا، حين عمدت إلى بث صورة لأطفال فلسطينيين من ضحايا العدوان على غزة، يعود تاريخها إلى يونيو من العام 2006، وتقديمها بكيفية مضللة، كصورة لأطفال وقعوا ضحية لأحداث العيون الأخيرة، ليتم بهذه الطريقة المقيتة، تضليل الرأي العام الإسباني والدولي والتدليس عليه، بهدف الإساءة المقصودة للمغرب، علما أن هذه الصور التي ألصقت ببلادنا، ظلما وعدوانا، قد تناقلتها كافة وسائل الإعلام الإسبانية، وعملت على استغلالها بكيفية مغرضة، استنكرها القيادي الفلسطيني السيد صائب عريقات شخصيا. «أن هذا السلوك المتحامل، هو نفسه الذي لجأت إليه القناة الإسبانية (أنتينا تريس)، التي لم تكتف بعرض الصورة المذكورة، وإنما استغلت، بطريقة مخجلة، صورا لجريمة شنعاء معروفة من جرائم الحق العام، كانت قد وقعت بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 26 يناير 2010، وقدمتها على شاشتها كجرائم مزعومة اقترفت في "مناطقنا الصحراوية"

تصريح وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد خالد الناصري كما هو وارد بالوقع الإلكتروني التالي:
http://www.mincom.gov.ma/MinCom/Ar/Actualites

مكاتب ومراسلين في المغرب يحوبونه طولا وعرضا بكل حرية، لكنهم دأبوا باستمرار على حجب نور الحقيقة ونقل ما ينسجه خيالهم المريض مستلهمين أفكارهم من قاموسهم الاستعماري البائد.

وتمثل وسائل الإعلام أخطر وأنجع الآليات التي يجب على الدبلوماسي المغربي التركيز عليها واستغلالها لبلوغ أجندته والترويج لمقترح الحكم الذاتي باختيار أشهر القنوات والإذاعات في الدول المعتمد لديها للظهور فيها والحديث عبرها والالتقاء بالمراسلين المعروفين، ولا تخلو الكثير من الدول من هذه الوسائل المتطورة خاصة في أوروبا وأمريكا. ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام تعد سلاحا يمكن استخدامه في زمن السلم والحرب على حد سواء، لما لهذه الوسائل، خاصة التلفزيون، من قدرات على تسليط الضوء على موضوع معين وجذب اهتمام جماهير عريضة، فهي قادرة أيضا على تشكيل المخزون العرفي لهذا الجمهور وتكوين الصور الذهنية لديه عن قضية معينة أو شعب معين[59].

وأخيراً، فإن الدبلوماسية المغربية كما يقول المرحوم الأستاذ عبد الهادي بوطالب في كتابه «دبلوماسية المغرب في القرن الواحد والعشرين» محكوم عليها في عالمنا أن تعمل بشفافية، وأن تكون رهن إشارة الإعلام لينقل وجهة نظرها ويعرف بمواقفها من القضايا التي تعالجها. ونحن نرى الرئيس الأمريكي يواجه الصحفيين في حديقة البيت الأبيض مرة أو مرتين في اليوم الواحد ليتحدث أمام أجهزة الإعلام العالمي، أو يكلف بهذه المهمة الناطق باسمه، لأن الدبلوماسية العالمية اليوم هي الدبلوماسية الإعلامية وليست الدبلوماسية الخرساء التي لا يسمع لها صوت، وبالتالي لا يعرف لها موقف أو اتجاه[60].

المطلب الثاني: محدودية دور الدبلوماسية الموازية في السياسة الخارجية المغربية

إن الملك في النظام الدستوري المغربي ورغم التعديل الدستوري الجديد فإن مركزه قوي ويتمتع بصلاحيات تجعله الماسك بالأمور في كل المسائل الهامة المتعلقة بأحوال الدولة سواء تعلق الأمر بالشؤون الداخلية أو تلك المرتبطة بالشؤون الخارجية، فهو يحكم ويسود ويعد الفاعل الرئيسي في النسق السياسي المغربي ذلك لأن الوثيقة الدستورية كمرجعية قانونية سامية ليست فقط قاعدة للنظام القانوني للدولة ولا تضبط العلاقة بين الحاكمين والمحكومين

---

[59] يراجع محمد بوبوش: أي دور للإعلام في السياسة الخارجية المغربية؟ ينظر على موقع تنمية بتاريخ 24 أكتوبر 2010:
http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=26816

[60] يراجع عبد الهادي بوطالب، دبلوماسية المغرب في القرن الواحد والعشرين، دبلوماسية متطورة ومتحركة ومناضلة، مرجع سابق، على الموقع الشخصي التالي: www.abdelhadiboutaleb.com

والتوازنات بين مختلف الفاعلين السياسيين فيها (أي الدولة) فقط، وإنما ينصرف الدستور كذلك إلى تنظيم الممارسة الخارجية للدولة نظرا للعلاقة الجدلية بين ما هو داخلي وما هو خارجي.

وككل الأنظمة الجمهورية أو الملكية يتمتع رئيس الدولة بدور كبير في المجال الخارجي[61]، حيث يخول الفصل 41-54-55 من الدستور للملك أدوارا مهمة لها انعكاسات على الدولة ككيان. وأمام قوة المؤسسة الملكية في مجال السياسة الخارجية فإن تدخلات الفاعلين الجدد تظل محدودة وهامشية، ذلك لأن النظام الدبلوماسي المغربي، لازال يتجاهل أهمية الدور الذي يقوم به هؤلاء، فضلا عن أن السياسة الخارجية المغربية مازالت تتميز بالتكتم والسرية عكس الأنظمة الديمقراطية، حيث توافر المعلومات الذي هو ميزة النظام الديمقراطي، يوفر الفرصة لوجود حوار وطني حقيقي حول قضايا السياسية الخارجية ومشاركة أكبر عدد من الفاعلون[62].

كما ترجع محدودية الفاعلون الجدد في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية، إلى أسباب ذاتية تتعلق أساسا باهتمام الفاعلين الجدد أكثر بالقضايا الداخلية في حين أن اهتمامهم بالسياسة الخارجية مازال حديث العهد، لذلك فإن تأثيرهم في هذا المجال يظل محدودا ويحتاج إلى وقت طويل لتفعيله، وتأهيله أكثر للمساهمة في صنع القرار الخارجي، وهو ما يبرر المزيد من تركيز مركزية القرار الخارجي، وفي هذا السياق عبر "أوبير فيدرين" في مقاله "من أجل إعادة تأسيس السياسة الخارجية الفرنسية" إن إضعاف دور الدولة ليس في حد ذاته وفي صورة تلقائية شكلا من أشكال التقدم، فالأمر يرتبط بدرجة تطور المجتمعات"[63] وللوقوف على هذا الأمر سنتطرق (أولا) حداثة الفاعلين الجدد في النظام الدبلوماسي المغربي، ثم نتناول (ثانيا) تكريس مركزية القرار في السياسة الخارجية.

---

[61] إذا تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا مجلس الشيوخ الذي يتمتع باختصاصات واسعة في المجال الخارجي، حيث يضطلع بأدوار هامة سواء على مستوى تعيين الدبلوماسيين أو الموافقة على المعاهدات أو الميزانية الفيدرالية.

[62] ينظر محمد العربي المساري: «المغرب الرسمي يتجاهل أهمية الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني وأغلب سفرائنا ليس لهم تاريخ مهني»، المجلة المغربية، العدد 12 نونبر 2004، حيث قال: «إن المغرب الرسمي مازال يتجاهل أهمية الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني ولهذا على الدولة أن تضع رهن الجمعيات وسائل مادية تمكنها من التحرك في الخارج ويمكننا أن نقتبس من إسبانيا الأسلوب الفعال الذي يتصف به تحرك المجتمع المدني: فكل منظمة إسبانيا تقدم ملفا للخارجية وتثبت جدارة عملها الإشعاعي في الخارج في نطاق التعاون الدولي تتلقى دعما ماليا بكل شفافية وبهذا يتأتى لجمعيات المجتمع المدني أن تتحرك بفعالية مضمونة وبفضل هذا المورد يتم تمويل العديد من الندوات واللقاءات في شتى المجالات، وبذلك يحقق لإسبانيا إشعاع محقق يعكس مما يعتمد في المجتمع الإسباني من تطور في كل المجالات».

[63] ينظر أوبير فيدرين، «من أجل إعادة تأسيس السياسة الخارجية الفرنسية» ، مثال منشور في سنة 2000. ينظر على الموقع التالي:
www.mondiploar.com

الفقرة الأولى: ضعف مأسسة الفاعلين الجدد في النظام السياسي المغربي

هناك اتفاق عام، على أن السلطات التنفيذية العليا ولزمن طويل تحتكر تدبير السياسة الخارجية للدولة، وفق منظورها الخاص للمصلحة الوطنية واستطاعت تحييد مختلف الفاعلين عن التأثير جديا في القرار الخارجي.

لقد كان ممثلو الشعب في المؤسسات النيابية والمنظمات السياسية والنقابية، مشدود إلى القضايا والأحداث الداخلية فيما عدا ما يجري خارج الحدود الإقليمية مجرد موضوع للنقاشات النخبوية الهامشية، وانعكس هذا الموقف في الاستحقاقات الانتخابية، بحيث تتركز الضغوط على الهواجس والاحتجاجات الداخلية المباشرة، بل إن كل مرشح يبني حملته على القضايا السياسة الخارجية يكون مصيره السياسي هو الفشل الذريع[64].

فالسلطة التنفيذية في شخص رئيس الدولة أو الملك، كانت ولازالت تعكس ذلك الفاعل الاحتكاري الذي يتحكم في إطار منظومة السيادة الوطنية في كل الميادين سواء منها السياسية والاقتصادية[65]، فهو الدبلوماسي المفاوض المختص بإبرام المعاهدات والممثل الأسمى للأمة، فإذا كانت السلطة التنفيذية يعترف لها الجميع بدور معلوم في السياسة الخارجية فلقد تم اتجاه، لينزع منها هذا الدور كفاعل وحيد في هذا المجال، ويعترف بفاعلين آخرين لهم تصورات ورؤى في السياسة الخارجية، إلا أن تأثير هؤلاء في السياسة الخارجية يرتبط أولا بخصوصية النظام السياسي ومدى استيعاب هذا الأخير أطراف أخرى في الشأن الخارجي وتجدر الإشارة، أن المغرب منذ حصوله على الاستقلال كانت تشكل الأحزاب فاعلا في السياسة الخارجية وذلك بالنظر للدور الذي لعبته في الحصول على الاستقلال، وكما هو الشأن في مختلف الدول، فإن الإجماع الوطني والتراضي على السياسة الخارجية يعتبر معطى أساسياً في سياسة المغرب الخارجية، غير أنه في المغرب يتخذ هذا الإجماع طابعا خاصا يتفق مع خصوصية النظام السياسي المغربي.

وقد تجسد هذا التراضي في عهد الملك الراحل الحسن الثاني في ثلاثة قضايا وهي مبدأ عدم الانحياز، والتضامن الإقليمي مع القضايا العربية، واستكمال الوحدة الترابية، وقد تقوى هذا الإجماع كثيرا لصالح قضية الصحراء التي حظيت بإجماع كامل من قبل مختلف القوى الوطنية، وظهر هذا الإجماع في قيام السلطة الحاكمة بإشراك مختلف الأحزاب في الحملات التفسيرية للموقف المغربي من هذه القضية على المستوى الدولي، ومشاركتها المطلقة في

---

(64) ينظر نزار الفراوي: «العولمة وأزمة الدولة الوطنية»، المغرب، المعرفة للجميع، العدد 31، 2005، ص. 114.

(65) تنظر فدوى مرابط: السلطة التنفيذية في دول من المغرب العربي: المغرب- الجزائر- تونس- موريتانيا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول بوجدة، السنة الجامعية 2005.

حدث المسيرة الخضراء التي أسست لوحدة وطنية واسعة إزاء قضية الصحراء، وقد كانت السلطة الحاكمة تطمح من وراء هذا الإجماع، زيادة على إدماج الأحزاب السياسية المغربية، إظهار الجبهة المغربية الداخلية موحدة حول قضية الصحراء[66]، ولكن ثمة عوامل تمثل سببا جوهريا لضعف مساهمة الأحزاب المغربية في صنع السياسة الخارجية المغربية، أنها لا تولي اهتماما لقضايا السياسة الخارجية في دعايتها وبرامجها الانتخابية في مختلف الأنظمة السياسية ويعود ذلك إلى قلة التجربة وضعف التكوين[67] كما أن تفوق المؤسسة الملكية في هذا المجال يشكل أحد الأسباب المعقولة لتهميش الأحزاب.

ويلاحظ كذلك أن تأثير البرلمان المغربي في السياسة الخارجية يظل ضعيفا، لأن النائب المغربي لا يوليها اهتماما بل يفضل الخوض في القضايا الداخلية، وهو ما ينم عن ضعف انشغال وإلمام بأهمية السياسة الخارجية، فالبرلمان يقتصر دوره على مساندة الآراء والواقف الملكية من خلال تطورات القضية الوطنية وبالتالي لا يمكن له أن يتخذ مواقف مخالفة للتوجهات الرسمية نظرا لكون السياسة الخارجية تعتبر مجالا محفوظا للملك، فيما يبقى البرلمان مجرد أداة من أدواتها وليس فاعلا، ولقد أصبح هذا الأخير في المنظور الملكي للدبلوماسية الفاعلة يحظى بدعم صريح من أجل تقوية تدخله في صناعة القرار الخارجي إذ يدعو العاهل المغربي إلى تعزيز البعد البرلماني للدبلوماسية، خاصة تفعيل حضور البرلمان في الوفود الرسمية لمختلف الدول وتنشيط ما أصبح يتعارف عليه بالدبلوماسية الموازية على صعيد المجتمع المدني العالمي والمنظمات غير الحكومية كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، بشكل يمكن الدبلوماسية البرلمانية من لعب دور داعم للدبلوماسية الحكومية الرسمية وفي هذا الصدد يقول عبد الواحد الراضي بأن دور الدبلوماسية البرلمانية يتعاظم مما جعل الديمقراطية رقما أساسيا في معادلات العلاقات الدولية خاصة وأن البرلمانات أصبحت تشكل قوة ضغط في هذه العلاقات[68].

فإذا كانت الأحزاب أو البرلمان يعدان من الفاعلين الكلاسيكيين في السياسة الخارجية المغربية، فإن هذا لا يمنع من اعتبارهم من الفاعلين الجدد وذلك إذا نظرنا إلى حداثة القضايا التي يضطلعون بها على المستوى الخارجي، ونظرا للإكراهات التي تواجه الدبلوماسية المغربية، وما تفرضه البيئة الدولية، وتماشيا مع التحولات الجديدة التي تدعو إلى الديمقراطية وإشراك فاعلين في تدبير القرار الخارجي، ترتب عن ذلك قناعة بدمقرطة السياسة الخارجية.

---

[66] يراجع سعيد الصديقي، «صنع السياسة الخارجية المغربية»، مرجع سابق، ص. 215.

[67] يراجع سعيد صديقي: «صنع السياسة الخارجية المغربية»، مرجع سابق، ص. 218.

[68] يراجع مولاي بوبكر حمداني، «الدبلوماسية المغربية في الخطب الملكية من 1999-2002»، مرجع سابق، ص. 27.

وشكل عقد التسعينات من القرن الماضي بروز فاعلين جدد في مختلف القضايا الحيوية: قضية استكمال الوحدة الترابية، حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دور هؤلاء الفاعلين الجدد يتمثل في تقديم الاستشارة ولا يمكن أن يستقلوا باتخاذ القرار الخارجي وذلك لأسباب موضوعية تتمثل في أن الدستور المغربي لازال يحتفظ بهيمنة المؤسسة الملكية على القطاع الخارجي. علاوة على ذلك التكتم والسرية التي يتسم بها صنع القرار السياسي، وأخرى ذاتية تتعلق بتطوير خبرة هؤلاء الفاعلين الجدد في المجال الخارجي، فمثلا المقاولة المغربية لا يخول لها اتخاذ قرارات اقتصادية على المستوى الخارجي، أو المشاركة في إجراء المفاوضات، فالملك هو الذي يفاوض أو يفوض شخصيات على المستوى الخارجي، أو المشاركة في إجراء التفاوض كما تم في الاتفاقية المبرمة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية[69] الموقعة في سنة 2004، ويؤكد رئيس الاتحاد العام بقوله "ليست لدينا سلطة للقرار لدينا فقط سلطة الاقتراح، إنه فقط لأولئك اللذين يحكمون والذين يملكون المكنة أن يأخذوا بملاحظاتنا وكذلك أن يتجاهلوها ويظهر أنهم اليوم لا يهتمون. ليست لدينا سلطة التعيين أو الإقالة ولا تغيير السياسة الاقتصادية للحكومة، ليست لدينا إلا سلطة الاستفسار[70]، لأن هذا يتطلب إستراتيجية تسويقية دولية واضحة تنفذ بمستوى عال من المهارة والخبرة.

فلقد اهتمت الدول المتقدمة، وتماشياً مع التغيرات والتوجهات الجديدة لمتطلبات العمل الدبلوماسي، في إطار المعاهد الدبلوماسية الرائدة في العالم بتطوير مناهجها وبرامجها لكي تتناسب هذه المتطلبات. ففي عصر العولمة وتسابق المصالح الاقتصادية الذي يزداد فيه الطلب على المفاوض الاقتصادي الماهر المروج لصادرات بلاده الجالب للاستثمارات.

وبناءاً على ما سبق، فالمقاولة المغربية لازال ينقصها التدريب الدبلوماسي التجاري وقد جاء هذا التوجه مواكبا لازدياد المنافسة الاقتصادية التجارية العالمية التي تنامى معها دور المقاولات الاقتصادية بوصفها أداة لخدمة مصالح الدولة في مجال التجارة والاقتصاد، لذلك فإن المقاولة المغربية مدعوة اليوم للتأهيل، وذلك بالتزود بالمعارف العلمية والتطبيقية لممارسة العمل الدبلوماسي بأعلى درجة من الكفاءة.

---

[69] عين العاهل المغربي الطيب الفاسي الفهري لمباشرة المفاوضات مع الولايات المتحدة.

[70] ينظر محمد عبد الرحمان النوى: "الجماعات الضاغطة بالمغرب" ، الاتحاد العام لمقاولات المغرب نموذجا"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء ، 2002، ص. 76.

كما أن اهتمام الرأي العام والإعلام بالسياسة الخارجية مازال في طور التشكل ذلك لأن الاهتمامات الداخلية تعتبر من أولى أولوياته. نستخلص مما سبق أن سبب محدودية الفاعلين الجدد في السياسة الخارجية يرجع إلى الأسباب التالية:

- ضعف المجتمع المدني.
- طغيان العنصر الشخصي للملك.
- غياب الوعي بالشأن الخارجي وقلة الخبرة.
- تفضيل الاهتمام بالقضايا الداخلية.
- بقاء دستور 1996 على حاله بكل السلط الممركزة في يد الملك وتركيبه المؤسسات التي تجعل من الحكومة والبرلمان والأحزاب واجهات لا تأثير لها في السياسة الخارجية.

الفقرة الثانية: الفاعلون الجدد وتكريس استمرارية مركزية القرار في السياسة الخارجية

تظل السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة. وفي الدول فإن هؤلاء الأشخاص يشملون رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون رسميا في مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة.

وترجع أهمية قصر السياسة الخارجية على هؤلاء الأشخاص، إلى أنهم وحدهم القادرون على التأثير في توزيع الموارد الاجتماعية بشكل يحقق أهداف السياسة الخارجية، وعلى الدخول في ارتباطات خارجية ملزمة للدولة، مؤثرة في النسق العالمي أما ما عداهم من الأشخاص فإن دورهم ينحصر في التأثير على سياسات وقرارات هؤلاء الممثلين الرسميين بشكل يتفق وتصوراتهم السياسية الخارجية وما يفعلونه لا ينتج أي التزامات بالنسبة لدولة لا يعبر عن سياستها بالضرورة[71].

فمهما ازدادت قدرة وفعالية الأطراف غير الدولة، فهي في المدى المنظور لن تستطيع أن تسبق الدولة لتصبح الطرف الأساسي في السياسة الخارجية لأن الدول مازالت تملك القدرة القانونية والفعلية للتأثير على هذه الأطراف، وإيقاف نشاطها أحيانا بالرغم مما قد يترتب على ذلك. أيضا حتى في المجالات التي تقوم بها الأطراف

[71] يراجع محمد السيد سليم: «تحليل السياسة الخارجية»، ص. 16.

غير الدولة بدور أساسي، فإنه عندما تكون المصالح والأهداف الرئيسية للدول في خطر في تلك المجالات فقد تتدخل الدولة مباشرة للتعاطي مع القضايا المطروحة في المجال المحدد على مستوى الدولة[72].

فالمغرب، واعتبارا للخصوصيات التي يتميز بها قطاع السياسة الخارجية، لارتباطها بقضايا إستراتيجية يصعب القول بأن للفاعلين الجدد دور أكثر فعالية في هذا المجال لذا فهي بمثابة المجال المحفوظ للملك استنادا لأحكام الدستور وسواء تعلق الأمر بفعاليات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية، البرلمان أو رجال الأعمال فإن دورهم ذو طبيعة استشارية أساسية، وحتى وزراء الخارجية فرغم مبادرتهم الشخصية وقدراتهم الذاتية، فإنهم في الواقع يمثلون على الصعيد الخارجي المؤسسة الملكية على اعتبار أن الملك "حامي حمى الوحدة الترابية وضامن استمرار الدولة، والممثل الأسمى للأمة على الصعيد الخارجي[73] مما يفيد أن الشأن الخارجي يظل "شأنا ملكيا".

[72] ينظر ناصيف يوسف حتى: «النظرية في العلاقات الدولية»، بيروت دار الكتاب العربي، ص. 108.

[73] يراجع محمد تاج الدين الحسيني: «الملك هو الممثل الحقيقي للدولة المغربية على الصعيد الخارجي»، مرجع سابق، ص. 34-35.

خلاصة

إن التغيرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، تثير كثيرا من علامات الاستفهام والتساؤلات عما سيكون عليه مستقبل السياسة الخارجية، بل وعن مستقبل السياسة الخارجية المغربية تحديدا. فإذا كان القرن 20 هو قرن المجال المحفوظ بامتياز تجسد في فكر وممارسة العاهل الراحل الحسن الثاني، فإن البيئة الجديدة لصنع القرار وما تحمله من تحولات جديدة ومن نخب جدد وفاعلون جدد وثقافة جديدة تقوم على الوعي والإدراك والمعرفة والمشاركة الإيجابية في سياسة الحكم، ستجعل حتما من المجال الخارجي يتقاسمه فاعلون رسميون تقليديون وآخرون جدد واقعيون يساهمون بشكل أو بآخر في صياغة القرار الخارجي، وهو تكريس لدمقرطة هذا المجال.

وإن كان المغرب الرسمي مازال في بداية الحديث عن دور وأهمية الفاعلين الجدد في النشاط الدبلوماسي، فإن مستقبل السياسة الخارجية المغربية يؤشر بجعل المجال الخارجي قطاعا مشتركا، لاسيما ونحن في ظرفية ذات خصوصية، لا يمكن فيها للفاعل الواحد أن يستأثر بالعمل الدبلوماسي.

ومن المؤكد أن ميلاد هؤلاء الفاعلين الجدد من شأنه أن يؤثر في مسار السياسة الخارجية المغربية، لاسيما إذا تمت مأسستهم في الدستور الجديد المرتقب بحيث لا يمكن إقصاء هؤلاء الفاعلين الجدد خصوصا وأن الديمقراطية من بين معانيها تدبير التعددية.

وهذه مجموعة من المقترحات لتقوية الدبلوماسية الموازية في مجال السياسة الخارجية عموما وقضية الوحدة الترابية على الخصوص:

- دعوة الأحزاب السياسية الوطنية لتقديم تصوراتها للسياسة الخارجية للبلاد في برامجها الانتخابية على نحو يجعلها في طليعة القوى المؤهلة للمساهمة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات بخصوص الشأن الدولي للمغرب.
- دعوة الفاعل الإعلامي للانخراط في متابعة ملفات السياسة الخارجية على اعتبار أنه معني أكثر من أي وقت مضى بالتأثير في منظومة الفعل الخارجي، أمام الأهمية المتزايدة للإعلام على المستوى الدولي وقدرته الجبارة في التأثير على السياسات تجعل منه شريكا بامتياز في صلب التفاعل الدبلوماسي، ويبقى هذا الدور رهينا بدعم مؤسساته وآلياته لينافس في تعزيز صورة المغرب بالخارج وخدمة المصالح العليا للبلاد.